



اتفاقية تعاون بين كل من

الهيئة العليا للسياحة ووزارة المياه والكهرباء

حول تطبيق توصيات الاستراتيجية العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره

أخذاً في الاعتبار،

- الفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء رقم (٩) وتاريخ ١٤٢١/١/١٢ هـ المنشئ للهيئة العليا للسياحة المتضمنة اعتماد السياحة الوطنية قطاعاً اقتصادياً منتجاً.
- المادة الثالثة من تنظيم الهيئة العليا للسياحة الصادر بقرار مجلس الوزراء المؤقت رقم (٩) وتاريخ ١٤٢١/١/١٢ هـ، والتي تنص على أن غرض الهيئة الأساسي هو " الاهتمام بالسياحة في المملكة، وتنميتها، وتطويرها، والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة، وتذليل معوقات نموه باعتباره رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني " .
- الفقرة (٦) من المادة الرابعة من تنظيم الهيئة العليا للسياحة التي تنص على اختصاص الهيئة في " تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والأهلية المعنية فيما يخدم أغراض الهيئة " .
- ما تضمنته الاستراتيجية العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره المعتمدة من مجلس الوزراء المؤقت بقرار رقم (٢٠) وتاريخ ١٤٢٥/١/٢٤ هـ، وخطة العمل الخمسية لتنفيذ الاستراتيجية العامة بالإضافة إلى منهج الشراكة لتفعيل خطة العمل والتي اعتمدها جميعاً مجلس إدارة الهيئة العليا للسياحة بناء على اختصاصه المنصوص عليه في تنظيم الهيئة وما تضمنته من توصيات ونتائج.
- التزام الهيئة العليا للسياحة من خلال " خطة العمل " بتنمية السياحة الوطنية في الخمس سنوات القادمة معتمدة بشكل أساسي على تفاعل شامل ومثمر بين الشركاء في تنمية السياحة من القطاعين العام والخاص، والتي تعتبر وزارة المياه والكهرباء أحد هؤلاء الشركاء.
- الاختصاصات والصلاحيات التي تمارسها وزارة المياه والكهرباء والمتعلقة بالمجالات التي تؤثر أو تتأثر بالسياحة وفق ما هو مبين في الملحق (١) من هذه الاتفاقية.
- الاختصاصات ذات العلاقة للهيئة العليا للسياحة المنصوص عليها في كل من قرار مجلس الوزراء رقم (٩) الصادر في ١٤٢١/١/١٢ هـ وتنظيم الهيئة الصادر بموجب القرار .



الرقم
التاريخ
المرفقات

وحيث تضمنت خطة العمل العديد من الإجراءات والمهام التي يتطلب تنفيذها التعاون بين كل من الهيئة العليا للسياحة ووزارة المياه والكهرباء، فقد تم في يوم الأحد ١١/١١/١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/١٢/٢٠م الاتفاق بين كل من الهيئة العليا للسياحة ووزارة المياه والكهرباء على الآتي:

١. تؤكد الجهتان اهتمامهما بالإسهام في تنمية قطاع السياحة ويتفقان على التعاون بشكل وثيق وفاعل وعلى أساس مستمر – وفقاً لمنهج الشراكة – لضمان تنفيذ نتائج وتوصيات الاستراتيجية العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره وكذلك برامج وأهداف خطة العمل الخمسية، وأهداف وزارة المياه والكهرباء في هذا المجال.

٢. تشمل المجالات التي يتركز عليها تعاون الطرفين جميع ما يتضمنه الملحق المرفق رقم (١). ويمكن للجهتين – حسب ما تريانه مناسباً – الاتفاق لاحقاً على إحالة أي موضوعات أو مسائل أخرى ذات علاقة بالسياحة إلى فريق عمل مشترك ليتم التعامل معها وفقاً لهذه الاتفاقية، بحيث تعد تلك المواضيع أو المسائل المضافة جزءاً من الملحق (١) المرفق.

٣. تقوم الجهتان، وفقاً لمنهج الشراكة، بالآتي:

- العمل سوياً لمواجهة المعوقات وتسهيل نمو قطاع السياحة.
- العمل على توزيع الأدوار والمسئوليات وتحديد الاختصاصات والصلاحيات المتعلقة بالمواضيع المدرجة بالملحق (١).
- تشكيل فريق عمل مشترك يضم مختصين من منسوبي كل من الهيئة والوزارة لتفعيل التعاون بين الجهتين حسب التصور الوارد بهذه الاتفاقية. وللفريق العمل الاستعانة بممثلي جهات أخرى وخبرات متخصصة إذا تطلب الأمر، كما يحق لفريق العمل تشكيل فرق عمل فرعية حسب الحاجة للتعامل مع أي موضوعات تفصيلية محددة، وتبين خطة العمل التي يعدها فريق العمل وفق الفقرة الآتية الجهات الأخرى والفرق الفرعية التي يتطلبها العمل.
- يعد فريق العمل خطة عمل مفصلة فيما يختص بكل موضوع من المواضيع ذات الصلة بما يضمن التنفيذ الفعال، وتقديم تقارير موحدة عن تقدم العمل للموقعين على هذه الاتفاقية.

تم التوقيع على نسختين من هذه الوثيقة واستلمت كل جهة نسخة من الاتفاقية.

عن الوزارة

وزير المياه والكهرباء

على يد
عن الهيئة

الأمين العام



الرقم
التاريخ
المرفقات

ملحق (١)

مجالات التعاون الرئيسية بين كل من الهيئة العليا للسياحة ووزارة المياه والكهرباء

تتركز مجالات التعاون الرئيسية بين الهيئة العليا للسياحة ووزارة المياه والكهرباء على المواضيع التالية:

- ١) وضع سياسات وإستراتيجيات تأمين مصادر إمدادات المياه والكهرباء وأنظمة الصرف الصحي وتنفيذ الشبكات الخاصة للمشاريع والمواقع السياحية ، مع وضع الآلية المناسبة لتطبيق تلك السياسات.
- ٢) وضع معايير الاستهلاك من المياه والكهرباء لعناصر المنشآت السياحية لتحديد حجم الطلب.
- ٣) وضع المواصفات والشروط التي تحقق الاستخدام الأمثل وترشيد الاستهلاك للمياه والكهرباء عند تنفيذ المشاريع السياحية.
- ٤) وضع البرامج التوعوية من خلال وسائل الإعلام أو المعارض أو المؤتمرات لحث المستثمرين والمشغلين والسياح على الاستهلاك الأمثل للمياه والكهرباء.
- ٥) دراسة بدائل دعم جذب الاستثمار في المنشآت السياحية من خلال تخفيض رسوم استهلاك المياه والكهرباء.
- ٦) وضع وتطبيق معايير أنظمة الصرف الصحي للمناطق السياحية.
- ٧) وضع الأولويات والبرامج الزمنية لتنفيذ تلك المرافق في المناطق والمواقع والمشاريع السياحية.
- ٨) إيجاد بدائل لآليات تمويل مشاريع تنفيذ المرافق.
- ٩) التعاون ما بين الهيئة والوزارة في مجال تبادل الدراسات والأبحاث ذات الاهتمام المشترك.